



البنك المركزي المصري

بيان صحفي ٣٠ مارس ٢٠١٧

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٣٠ مارس ٢٠١٧ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٤,٧٥% و ١٥,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٥,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٥,٢٥%.

تراجع المعدل الشهري للتضخم بشكل ملحوظ خلال فبراير ٢٠١٧ إلى ٢,٦٣% من ٤,٠٧% خلال يناير ٢٠١٧. وسجل المعدل السنوي للتضخم العام ٣٠,٢٥% في فبراير ٢٠١٧ مقابل ٢٨,١٤% في يناير. وقد بدء أثر انتقال ارتفاع التكاليف على المعدل الشهري للتضخم في الانحسار. ويعتبر ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية المساهم الرئيسي في ارتفاع التضخم الأساسي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار عدد قليل نسبياً من السلع الاستهلاكية. وفي ذات الوقت تراجع المعدل الشهري للتضخم الأساسي إلى ٢,٦١% في فبراير ٢٠١٧ من ٥,٠% في يناير ٢٠١٧. وسجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي ٣٣,١% في فبراير ٢٠١٧ مقابل ٣٠,٨٦% في يناير.

وفي ذات الوقت، سجل معدل النمو السنوي للنتائج المحلى الاجمالي الحقيقي ٣,٨% في الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل ٣,٤% خلال الربع الأول من ذات العام. وجاء ذلك متمشياً مع انخفاض معدل البطالة إلى ١٢,٤% في الربع الثاني من عام ٢٠١٦/٢٠١٧ من ١٢,٦% في الربع الأول من ذات العام بعد بلوغ ذروته ١٣,٤% في الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

وتشير التطورات الاقتصادية العالمية انه بالرغم من الارتفاعات الطفيفة في أسعار السلع الأساسية ، الا ان معدل كل من التضخم والنمو العالمي مازال ضعيفا مما يحد من الضغوط التضخمية على الأسعار المحلية.

ومن الناحية النقدية ، تأثر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية بفروق اعادة تقييم مكوناتها بالعملة الأجنبية. وبعد استبعاد أثر سعر الصرف، يرجع ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية في الفترة بين نوفمبر ٢٠١٦ وفبراير ٢٠١٧ إلى تحسن صافي الأصول الأجنبية ، وهو ما يتضح من ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري. وفي ذات الوقت، استمرت عمليات امتصاص فائض السيولة بواسطة عطاءات الودائع طويلة الأجل في تقييد الاوضاع النقدية.

وعلى المدى المنظور ، من المتوقع انخفاض المعدل السنوي للتضخم بعد الانتهاء من تمرير اثار ارتفاع التكاليف وانحسار المعدلات الشهرية للتضخم ، مدعومة بتقييد السياسة النقدية من خلال استباقية رفع اسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري وامتصاص فائض السيولة لمدة اطول وكذلك تأثير فترة الأساس.

وفي ضوء ما تقدم ، ارتأت لجنة السياسة النقدية أن الأسعار الحالية للعائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة. وتؤكد لجنة السياسة النقدية بأنها ستتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية والنقدية وكذا توازنات المخاطر، ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط .

قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg